الأمم المتحدة
S/PV.5619

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٦١٩**

الجمعة، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إندونيسيا	السيد جيني
	إيطاليا	السيد منتوفاني
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بنما	السيد آرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في ميانمار

07-20878 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

الحالة في ميانمار

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل ميانمار يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في نظر البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كياو تنت سوي (ميانمار) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/14 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وأود أن أسترعي الانتباه إلى إضافة شفوية إلى الفقرة الرابعة من الديباجة في النسخة المنقحة: بعد عبارة ''برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز''، تضاف عبارة ''برنامج الأمم المتحدة الإنمائي''.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً. وما لم أسمع اعتراضاً، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): تعارض الصين معارضة قاطعة اعتماد مجلس الأمن مشروع القرار بشأن ميانمار. لقد انخرطت الصين في مناقشات ومشاورات مطوّلة مع كل أعضاء المجلس، وخاصة مقدمي مشروع القرار تفادياً للتصويت عليه. وللأسف، لم تجد اقتراحاتنا ونوايانا الحسنة قبولاً. وترى الصين أن هذه الجلسة هي آخر خيار كانت تتمناه. وقبل التصويت، تود الصين بالتالي، أن تؤكد مجدداً على عدد من المواقف المبدئية.

أولا، إن الصين، شأنها شأن بقية المجتمع الدولي، يحدوها خالص الأمل في أن تتمتع ميانمار بالتنمية الاقتصادية، والوئام الاجتماعي، وسيادة القانون والديمقراطية الشاملة. وكل ذلك في صالح شعب ميانمار، وكل بلدان جنوب شرق آسيا والمجتمع الدولي برمّته. وبلا ريب تواجه ميانمار الآن العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن بعض مشاكلها خطير جداً. ولكن ما من بلد يتسم بالكمال ويتعين على كل بلد أن يمر بعملية تحسين مستمر. ولذا، تؤيد الصين الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة ميانمار وكل الأطراف في البلد بغية إجراء حوار شامل وتحقيق المصالحة الوطنية.

وحتى الآن، قدم المجتمع الدولي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا خصوصا، العديد من التوصيات البنّاءة بشأن ميانمار – وهي توصيات يمكن أن تكون بمثابة مبادئ توجيهية هامة لتحسين الحالة في البلد. والصين يحدوها خالص الأمل وتتوقع أن تنظر حكومة ميانمار على النحو الواجب في تلك التوصيات، وأن تصغي إلى صوت شعبها، وتستفيد من الممارسات الحسنة للآخرين والتعجيل بعملية

الحوار والإصلاح، من أجل تحقيق الرفاه لبلدها، وتحقيق الفائدة لشعبها والإسهام في إقرار السلام والاستقرار والتنمية في جنوب شرق آسيا.

ثانياً، تشجع الصين وتؤيد المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام في إطار ولاية الجمعية العامة. وفي الأعوام الأخيرة، كان هناك اهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي بميانمار، وهو أمر نتفهمه تماماً. وتؤمن الصين دائما بأنه يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً بنَّاء في هذا الصدد. وبفضل جهود أطراف مختلفة، زار وكيل الأمين العام غمباري، البلد مرتين، بدعوة مخلصة من ميانمار. وأجرى محادثات ومشاورات صريحة مع قادة ميانمار وأحرز بعض التقدم.

ولئن كانت الأمانة العامة للأمم المتحدة تمر بفترة انتقالية، تؤيد الصين تعيين الأمين العام مبعوثاً خاصاً له بشأن ميانمار بأسرع وقت ممكن. ونتطلع إلى زيارة أخرى يقوم بها السيد غمباري، ونأمل أن يواصل حواره مع ميانمار وأن يعزز الثقة المتبادلة. وكما شدد السيد غمباري في إحاطته الإعلامية إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فان المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام هي عملية للحوار والمشاركة، الأمر الذي يحتاج إلى الوقت والصبر.

وتهيب الصين بإخلاص بالمجتمع الدولي وحكومة ميانمار أن يعززا التفاعل السليم القائم بينهما، وأن يؤازرا المساعي الحميدة للأمين العام على نحو بنَّاء، وأن يعملا معاً بغية تحقيق الاستقرار والتنمية تدريجيا على المدى البعيد في ميانمار. وسينعقد مؤتمر القمة العاشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. والصين، كدأبها دائماً، ستساند الرابطة في أداء دور ريادي في تناول قضية ميانمار.

وثالثاً، إن قضية ميانمار شأن داخلي أساساً لدولة ذات سيادة. ولا تشكل الحالة الداخلية الراهنة في ميانمار خطراً على السلم أو الأمن على الصعيدين الدولي أو الإقليمي. ولا ينكر أحد أن ميانمار تواجه حقاً سلسلة من التحديات الجسام من قبيل اللاجئين، وعمالة الأطفال، ومرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحقوق الإنسان والمخدرات. ولكن ثمة مشاكل مماثلة في العديد من البلدان الأخرى كذلك. وإذا كان يتعين تصنيف ميانمار بشكل تعسفي بسبب ما تواجهه من هذا النوع من المشاكل أو ذاك في المجالات الآنفة الذكر، باعتبارها خطراً بارزاً أو محتملاً على الأمن الإقليمي، وإدراجها في جدول أعمال المجلس وجعلها موضوعاً لمشروع قرار، إذاً، فقد تستدعي الحالة في البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة الـ ١٩١ الأخرى أيضاً أن ينظر فيها مجلس الأمن. ومن الواضح أن هذا النهج غير منطقي وغير معقول.

وفي الحقيقة، لا تعتقد كل البلدان التي تجاور ميانمار مباشرة وجميع أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعظم منطقة بلدان آسيا والمحيط الهادئ أن الحالة الراهنة في ميانمار تشكل خطرا على السلم والأمن الإقليميين. وحيث إن العديد من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة شرعت فعلاً في إجراء مناقشات بشأن قضية ميانمار، وبالنظر إلى أن المسؤولية الأساسية التي أناطها ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن هي صون السلم والأمن العالميين، لا ترى الصين ضرورة لأن يتدخل مجلس الأمن أو أن يتخذ إجراء بشأن مسألة ميانمار. فإن فعل المجلس ذلك، فإنه لن يتجاوز ولاياته فحسب، بل إنه سيعرقل المناقشات التي تجريها وكالات أخرى ذات صلة بالموضوع تابعة للأمم المتحدة، ولن يعود بالفائدة على المساعي الحميدة للأمين العام.

ولا بد من التشديد على أن الصين بوصفها جارة مباشرة لميانمار وعضو في مجلس الأمن من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تولي الحالة في ميانمار نفس القدر من الاهتمام الذي توليه دول أخرى. وعلى الرغم من أن العملية السياسية الداخلية في ميانمار لم تحقق نتائج عديدة على النحو الذي

كان متوقعاً، إلا أن تقدما قد أُحرز بما لا يرقى إليه شك، على نحو بطيء ولكنه منتظم. ووفقا لقول صيني مأثور، لا يسع المرء أن يأكل الفاصولياء الساخنة إذا كان مفرط القلق.

ولئن كانت نية المجتمع الدولي صادقة وطيبة، فإنها ينبغي أن تُقترن بسبل ووسائل عملية، تراعي الظروف الوطنية لميانمار. وخلاف ذلك سيؤدي إلى نتائج عكسية وعواقب غير محمودة. وعلاوة على ذلك، فإذا اضطربت الحالة بسبب التدخل الخارجي، سيكون الضحايا الأساسيين بدون شك هم شعب ميانمار والبلدان المجاورة.

وبالتالي، فإن الصين، شأنها شأن بلدان أخرى في المنطقة، تود أن ترى في ميانمار استقرارا سياسيا، وتنمية اقتصادية، وانسجاما عرقيا. وقد دأبت الصين على اتباع نهج يتصف بالمسؤولية، وبذلت جهودا كبيرة لتشجيع حكومة ميانمار، ومساعدتها على التصدي لمشاكلها بصورة تدريجية. وموقفنا الثابت أيضا هو أن الشؤون الداخلية لميانمار ينبغي أن تعالجها، بصورة أساسية ومستقلة، حكومة ميانمار وشعبها من خلال التشاور. ويمكن للمجتمع الدولي أن يقدم جميع أشكال المشورة والمساعدة البنائين، غير أنه ينبغي أن يحجم عن التدخل التعسفي.

واستنادا إلى الموقف المبدئي المشار إليه آنفا، فإن الصين تعارض بشدة إدراج ميانمار في جدول أعمال المجلس، وتقف بحزم ضد اعتماد أي قرار لمجلس الأمن بشأن ميانمار. وبالتالي، فإن الصين لا يسعها سوى أن تصوت ضد مشروع القرار المعروض علينا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يؤسفني أن أبلغ المجلس بأن جنوب أفريقيا ستصوت ضد مشروع القرار بشأن ميانمار. وقد اتخذت حكومة بلادي هذا القرار استنادا إلى الأسباب الثلاثة التالية: أولا، إننا نرى أن مشروع القرار هذا سيضر بمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام لمعالجة مسائل حساسة تتعلق بالسلام والأمن وحقوق الإنسان. ثانيا، إن مشروع القرار يتناول مسائل من الأفضل تركها لمجلس حقوق الإنسان. والسبب الثالث، والأكثر أهمية بالنسبة لنا هو أن هذا القرار لا يتلاءم مع الولاية المناطة بمجلس الأمن بموجب الميثاق، وهي معالجة المسائل التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وقبل أن أتناول هذه الأسباب الثلاثة بالتفصيل، يود وفد بلدي أن يوضح تماما أننا لا نريد أن نشكك في مضمون مشروع القرار هذا، أو نصدر حكما عليه، أو ندلي بتعليقات بشأنه. وتسجيلا للموقف، أود أن أؤكد مجددا أن وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الحالة في ميانمار.

فعندما أنشأت الجمعية العامة بعثة المساعي الحميدة للأمين العام، كان الغرض من ذلك تمكين الأمم المتحدة من إقامة قناة للاتصالات الخاصة والسرية. والعمل الجدير بالثناء الذي قام به في ميانمار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد إبراهيم غمباري، تم من خلال المساعي الحميدة للأمين العام. ومشروع القرار هذا، إذا تم اعتماده، ربما يغلق نافذة الأمل والاتصال التي فتحها السيد غمباري إلى الأبد.

وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار يتضمن معلومات من الأفضل أن تُترك لمجلس حقوق الإنسان. ومن المفارقات أنه إذا اعتمده مجلس الأمن، سيعني ذلك أنه لن يكون بمقدور مجلس حقوق الإنسان معالجة الحالة في ميانمار، بينما يبقي المجلس المسألة قيد نظره.

وأخيرا، يجدر أن نذكر بأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا أكدت أن ميانمار لا تشكل تهديدا لجيرانها. وبالأمس، في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ تحديدا، أكد وزراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في اجتماعهم المنعقد في الفلبين، أن ميانمار لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ولهذه الأسباب، لا يمكن لجنوب أفريقيا أن تصوت مؤيدة مشروع القرار هذا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): معروض علينا مشروع قرار بشأن الحالة في ميانمار، ونحن مدعوون إلى اتخاذ قرار بشأن ما إذا كنا سنعتمد أم لا هذا النص، الذي يعالج مسائل ذات أهمية حيوية، غير أنه يثير العديد من التساؤلات الأساسية.

ويتعلق التساؤل الأول بمضمون مشروع القرار وإجراءاته، فهو يتناول مسائل من قبيل الانتقال الديمقراطي، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومسائل اجتماعية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاتجار بالمخدرات وبالبشر. غير أن هذه المسائل لا تجعل ميانمار بلدا يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. فهي تسبب المعاناة لشعب ميانمار، وتثير المشاكل لجيرانها المباشرين، غير أنها لا تجعل الحالة في ميانمار خطرا واضحا وماثلا على باقي دول العالم.

بالتالي، وحتى لو أُدينت ميانمار بكل هذه التهم، فذلك لا يجعل من الحالة في ذلك البلد موضوعا مناسبا لقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لا سيما إذا قورنت بحالات في مناطق أخرى. فلا يجادل اثنان في أن هناك حالات في مناطق عديدة أخرى أكثر تفاقما بكثير، تلقى فيها أعداد أكبر من البشر حتفهم جراء الاستخدام المباشر للقوة المسلحة، وبالتالي فهي تشكل تهديدا أكبر للأمن العالمي. وينبغي إيلاء أولوية أكبر لهذه الحالات هنا في هذا المجلس. وهناك هيئات أخرى في الأمم المتحدة، من قبيل مجلس حقوق الإنسان، هي الأكثر ملاءمة لمعالجة مشكلة ميانمار.

ويتعلق التساؤل الرئيسي الآخر بما إذا كان مشروع القرار المقترح سيكون فعالا في تحقيق هدفه. فلا شك أنه يروم تحقيق أهداف هامة للغاية، وتحديدا استعادة المؤسسات والممارسات الديمقراطية في ميانمار، وإقامة العدل لانتصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتحقيق المصالحة الوطنية، حتى تتمكن ميانمار من المضي قدما باعتبارها عضوا في المجتمع العالمي، وهي تتمتع بسمعة طيبة. وإندونيسيا، وجميع زملاء ميانمار في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تتشاطر هذه الأهداف.

بيد أنه علينا التوقف لنفكر فيما إذا كان مشروع القرار المقترح سيسهم في تحقيق ذلك الهدف. فهناك قرارات لمجلس الأمن لم تحقق أهدافها. وقبل اعتماد مشروع القرار هذا، فلنتأكد من أنه سيكون فعالا.

وإندونيسيا، باعتبارها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وعلى الصعيد الثنائي، قد بذلت قصارى جهدها لإقناع ميانمار بإظهار أنها تحقق تقدما فعليا وملموسا صوب استعادة الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإننا أشركنا ميانمار فيما يتعلق بهذه المسألة، ليس على أساس ''أنت – و – أنا''، بل على أساس ''نحن''، باعتبارنا منظمة إقليمية في طور عملية تحول ذاتي إلى جماعة أمنية تربطها قيم مشتركة، بما فيها على نحو خاص، قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

لقد حاولنا مساعدة ميانمار في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وثابرنا من أجل إشراك ميانمار وتشجيعها على استعادة الديمقراطية، وإظهار احترامها لحقوق الإنسان، لأنه إذا تحقق تقدم على أرض الواقع، فإننا سنقدم المزيد من المساعدة إلى ميانمار. غير أن الأمر ليس كذلك.

وباعتبار إندونيسيا عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وبلدا مجاورا، وعضوا في هذا المجلس، فعليها الآن التسليم بأن مسألة ميانمار لم تعد مسألة ثنائية أو إقليمية

فحسب، بل ودولية أيضا. وهي ليست مسألة تضامننا أو عدم تضامننا مع ميانمار. فالأمر يتعلق بمسألة مبدأ. ويجب على ميانمار الوفاء بشرط استعادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. تلك مسألة مبدأ. والأمر لا يقاس بميزان الربح والخسارة عند التصويت في مجلس الأمن. وهي مسألة مبدأ كذلك أن نتأكد من أن نظرنا فيما إذا كان قرار مجلس الأمن سيكون فعالا في معالجة المشكلة، أو ما إذا كان هذا المجلس هو الهيئة المناسبة لمعالجة مشكلة ميانمار.

وهذا لا يعني أنه لا يمكننا أن نعمل. فعلى الأمم المتحدة أن تعالج مسألة ميانمار، كما أن على المنظمة الإقليمية التي تنتمي إليها كل من ميانمار وإندونيسيا أن تفعل ذلك. والتعاون هو أفضل وسيلة لذلك. فيمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تعمل معا لمعالجة الحالة في ميانمار وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ولهذا، فإن إندونيسيا تدعم المساعي الحميدة للأمين العام بشأن ميانمار، وترحب بالزيارة الأخيرة للبروفيسور إبراهيم غمباري إلى ذلك البلد في إطار تلك المساعي. ونرى أن الزيارات أعطت زخما جديدا لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة ميانمار في مرحلتها الانتقالية الديمقراطية. ونحن من جهتنا، سنفعل كل ما في وسعنا للعمل في إطار التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) للإسهام في إحداث تغيير إيجابي في ميانمار.

وفي ضوء الاعتبارات التي ذكرتها للتو، سيمتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار المقترح هذا.

السيد النصر (قطر): من المسلَّم به أن القضايا التي يتناولها مجلس الأمن تتفاوت في طبيعتها وحساسيتها. فقد تصل إلى توافق سريع بين أعضاء المجلس، وقد تتباين وجهات النظر حول بعضها الآخر، كمشروع القرار المعروض علينا الآن بشأن الحالة في ميانمار، والذي جاء بعد أربعة أشهر من إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المجلس، بموجب التصويت الإجرائي في الخامس عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

إن موقف دولة قطر الدائم هو احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما يضمن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والتشجيع على إيجاد أفضل الحلول للمشاكل التي تواجهها الدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وإن ذلك يتم بالطريقة المثلى عند تشخيص أية مشكلة تعترض أية دولة تشخيصا مهنيا، ومن ثم معالجتها من خلال الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة.

ومسألة ميانمار، البلد الذي نعترف أنه يواجه مشاكل داخلية، هي بالفعل ضمن البنود العاملة في الأمم المتحدة، قبل وضعها على جدول أعمال مجلس الأمن، إذ تناقش في اللجنة الثالثة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان. ويؤيد وفد بلادي بوضوح استمرار مساعدة ميانمار من خلال هذه الأجهزة المختصة، لتخطي جميع المشاكل الداخلية التي يعانيها هذا البلد. وإننا نحث حكومة ميانمار على مضاعفة الجهود لاستكمال مسيرة التقدم بالحالة الإنسانية والديمقراطية.

وفي نفس الوقت، ينبغي ألا نغفل رأي دول الجوار كرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وكذلك رأي المجموعة الآسيوية، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة عدم الانحياز، التي أوضحت بجلاء أن مسألة ميانمار الداخلية لا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ونلاحظ من جانبنا أنها مسألة متعلقة بمشاكل داخلية، معظمها في نطاق الحالة الإنسانية والتحديات التي قد لا تخلو منها دول كثيرة، مع تباين في النسبة. وإننا نتفهم مسعى زملائنا مقدمي مشروع القرار، على أنه هادف لاتخاذ إجراء وقائي لعلاج المسألة.

وفي نفس الوقت، نحن أيضا مهتمون بضرورة التعامل بمهنية وعدالة، وبدون انتقائية أو تمييز مع جميع القضايا الأخرى التي تمثل بالفعل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولا يزال المدنيون المعنيون بها ينظرون إلى مجلس الأمن، وينتظرون منه اهتماما لإزالة آلامهم.

وبمراقبة الحالة الإنسانية ومسيرة الإصلاح الديمقراطي في ميانمار، وبحسب التقارير الأخيرة للأمم المتحدة، فإن هذه الحالة، وإن كانت صعبة، فهي في تحسن، وإن كان محدودا، وهي قيد المراجعة من قبل المساعي الحميدة للأمين العام، التي نؤيدها وندعمها. وهي تحظى بمراجعة الأجهزة المختصة للأمم المتحدة. ولكن، لكي تستكمل تلك الجهود بالأسلوب المهني الصحيح، وبدون تكرار للجهود أو البدء من الصفر، فإننا نعتقد بأهمية عدم التعدي على اختصاصات تلك الأجهزة من قبل جهاز آخر كمجلس الأمن، الذي عليه أعباء كبيرة تخص صون السلم والأمن الدوليين، وينبغي تخصيص موارده لمعالجتها. ولا ينبغي أن ترسخ سابقة جديدة قد تكون لها تبعات سلبية على العلاقات الدولية.

وبعد دراستنا للاعتبارات المذكورة، فإن وفد بلادي لن يتمكن من دعم مشروع القرار، وسيمتنع عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

ما فتئت روسيا تعارض النظر في مسألة ميانمار في مجلس الأمن. ومع أننا لا ننكر أن ميانمار لا تزال تواجه مشاكل معينة، ولا سيما في المجالين الاقتصادي – الاجتماعي والإنساني، فإننا نعتقد أن الحالة في ذلك البلد لا تشكل أي تهديد للسلم الدولي أو الإقليمي. وهذا هو رأي عدد كبير من الدول، بما فيها، على وجه الأهمية، الدول المجاورة لميانمار.

ومشاكل ميانمار الوارد ذكرها في مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن، يجري النظر فيها في هيئات أخرى من منظومة الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة ولجنتها الثالثة، ومجلس حقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة العالمية والأجهزة الأخرى ذات الصلة. وتكرار جهود هذه الهيئات والأجهزة من جانب مجلس الأمن قد يؤدي إلى نتائج عكسية، ولا يسهِّل تقسيم العمل بين الهيئات الرئيسية للمنظمة العالمية، والذي يتوخاه ميثاق الأمم المتحدة، أو تطور تعاونها البناء. ونرى من غير المقبول القيام بأي محاولة لاستخدام مجلس الأمن في مناقشة مسائل خارج نطاق اختصاصه.

لكل هذه الأسباب، سيصوت الوفد الروسي ضد مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

سأطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2007/14 بصيغته المنقحة شفويا.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إيطاليا، بلجيكا، بنما، بيرو، سلوفاكيا، غانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، الصين

الممتنعون:

إندونيسيا، قطر، الكونغو

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت كما يلي: ٩ أصوات مؤيدة مقابل ٣ أصوات معارضة، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي من أعضاء دائمين في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تشعر الولايات المتحدة بخيبة أمل عميقة حيال عدم اعتماد المجلس لمشروع القرار هذا. وكان من شأن مشروع القرار أن يمثل بيانا قويا تشتد الحاجة إليه من جانب مجلس الأمن بشأن ضرورة التغيير في بورما، التي يقوم نظامها العسكري بشكل تعسفي باعتقال مواطنيه وتعذيبهم واغتصابهم وإعدامهم، ويشن الحرب على الأقليات داخل حدوده ويبني لنفسه مدنا جديدة، مع أنه يغض الطرف بينما تزداد تدفقات اللاجئين ويزداد الاتجار بالمخدرات وبالبشر وتظل الأمراض المعدية بدون علاج.

إن الحالة الإنسانية والسياسية المتدهورة في بورما تؤثر على شعب بورما في المقام الأول. واليوم، تؤكد الولايات المتحدة من جديد دعمها لهذا الشعب. ومع ذلك، نؤمن أيضا بأن الحالة في بورما تمثل خطرا على السلام والأمن خارج حدودها. وفي يوم الاثنين، عندما اجتمع المجلس مع الأمين العام، ناشدت الوفود الموجودة هنا المجتمع الدولي – وهنا استعير تعبيرا من أحد زملائي – ”أن يدرك تحدي التنمية والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان بطريقة كلية“، وأن يعمل مجلس الأمن بالتعاون مع الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة. ونرى أنه كان من شأن مشروع القرار الذي صوتنا عليه من فورنا أن يقوم بذلك العمل تماما.

وكان من شأن مشروع القرار أن يسهم في الاستقرار في المنطقة بتقديم دعمه الواضح لبعثة مجلس الأمن للمساعي الحميدة، التي يقصد بها توفير إطار للحوار البنّاء بين الأمم المتحدة والنظام البورمي بما يفضي إلى إحراز تقدم ملموس. والتمس وكيل الأمين العام غمباري على وجه التحديد من هذه الهيئة تقديم دعمنا. ونشعر بخيبة الأمل لأننا لم نتمكن اليوم من الاستجابة لطلبه.

ولكن، مع أن أعضاء المجلس اختلفوا بشأن ما إذا كان ينبغي لهذه الهيئة أن تتصدى للحالة في بورما، فإنه لم يكن هناك خلاف بشأن الحاجة العاجلة والملحة إلى إجراء تغيير ملموس في بورما. ونتفق على أهمية بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة في تعزيز التغيير السلمي في بورما وعلى ضرورة أن يتخذ النظام البورمي إجراء عاجلا وملموسا بشأن الطلبات التي قدمها وكيل الأمين العام غمباري في زيارتيه لبورما – وخاصة بدء حوار سياسي وطني شامل يمثل جميع الأحزاب والفئات العرقية، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم دو أونغ سان سو كي، ووقف العنف العسكري ضد الأقليات العرقية وتخفيف القيود المفروضة على المنظمات الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية في بورما.

ونعول على جميع أعضاء المجلس، بمن فيهم الأعضاء الذين لم يصوتوا مؤيدين لمشروع القرار، في استخدام كل تأثيرهم لممارسة الضغط على النظام البورمي من أجل التغيير. وعلينا جميعا أن نجدد التزامنا بتأييد بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة وبإقناع القيادة البورمية بالاستجابة بطريقة ملموسة وإيجابية لهذه الأهداف المعتدلة والتي يمكن تحقيقها. وإذا اختارت القيادة البورمية أن تتخذ هذه الخطوات، فإنها ستجد الولايات المتحدة وأعضاء المجلس الآخرين على استعداد للتعاون وراغبين فيه.

ولا يمكن تجاهل المشاكل في بورما. والولايات المتحدة ستواصل العمل في إطار منظومة الأمم المتحدة في محاولة لمعالجة الأحوال المزرية في بورما.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشعر بالأسف لعدم اعتماد المجلس لمشروع القرار هذا. ومن دواعي أسفي أن مشروع القرار قد رُفض

بالرغم من اعتقادي بأنه كان يوجد اتفاق بين أعضاء المجلس. ونشارك الشعور بالقلق العميق حيال محنة شعب بورما. ونعلم أن عدم إحراز تقدم سياسي، والاحتجاز المستمر للقادة المنتخبين ديمقراطيا والهجمات على المدنيين والقيود المفروضة على منظمات تقديم المساعدة الإنسانية أدت جميعا إلى تفاقم حالة شعب بورما/ميانمار. ونحن جميعا ندعم بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بغية تشجيع التغيير السياسي. ونريد أن نشهد مستقبلا أفضل للسكان المحاصرين.

إن اختلافنا اختلاف يتعلق بالاختصاص. هل هذه مسألة من الملائم أن يبتّ فيها مجلس الأمن؟ والحكومة البريطانية ترى أن الحالة في بورما/ميانمار تمثل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين ولأمن الشعب البورمي. وبالتالي صوتنا مؤيدين لمشروع القرار الذي رأينا أنه يقع في نطاق مسؤوليات المجلس. ولكننا لا ندَّعي اهتماما حصريا لمجلس الأمن. فالأجهزة الأخرى - الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة - جميعا لها دور رئيسي في معالجة المشاكل التي تؤثر على بورما/ميانمار، سواء كانت هذه المشاكل هي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى، أو الأشخاص المشردين واللاجئين، أو الفقر المدقع، أو المخدرات، أو الأطفال المعرضين للخطر وما إلى ذلك.

إن المملكة المتحدة تريد أن ترى علاقة معزّزة بين أسرة الأمم المتحدة وبورما/ميانمار. وينبغي أن يتضمن ذلك: العمل على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي تأخر تنفيذها بشكل يبعث على الأسى في ذلك البلد، وعملية سياسية لإنشاء مؤسسات ديمقراطية، وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. وآمل أن يُسمَع ذلك في ميانمار وأن يلقى استجابة إيجابية في ناي في تاو. ونحث المجلس على أن يواصل من جانبه رصد الحالة في بورما/ميانمار، وألا يمثل ذلك عائقا أمام أجهزة أخرى في أسرة الأمم المتحدة للنظر فيها.

السيد منتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتت إيطاليا لصالح مشروع القرار لأنه يتشاطر بعمق الشواغل المعرب عنها في النص حيال المظالم التي تؤثر تأثيرا عميقا على شعب ميانمار. وهذه الشواغل بادية في الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن ميانمار. وتعتقد إيطاليا أن الوقت قد حان الآن للدعوة إلى الإسراع في إحراز تقدم في عدد من المجالات التي يصعب التنبوء بها.

ولكن دعوني أعرب بوضوح عن وجهة نظرنا ومفادها أنه في حالة ميانمار، لم تسفر الإجراءات التأديبية عن نتائج مرضية وينبغي للمجلس ألا يستمر في تطبيقها. وبينما لا نزال مقتنعين بأن النهج التوافقي هو أكثر فعالية، فإن إيطاليا تدعو بقوة إلى تعزيز الحوار في المستقبل للتغلب على التصورات المغلوطة، وتحقيق الهدف الذي نتشاطره جميعا، ألا وهو ازدهار ميانمار وشعبها.

السيد إيكوبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): في أيلول/سبتمبر الماضي، صوّت وفد بلدي سلبا على القرار الإجرائي الذي أفضى إلى وضع الحالة في ميانمار على جدول أعمال المجلس وذلك الموقف يتماشى مع موقف حركة عدم الانحياز والبلدان المجاورة لميانمار في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. فتلك البلدان تعتقد أن الحالة في ميانمار لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ومن المنطقي تماما أن الكونغو كان باستطاعتها أن تصوّت اليوم ضد مشروع القرار الذي تم رفضه للتو. هذا ما كنا نقصده ولكن بروح توفيقية فضّل وفد بلدي أن يمتنع عن التصويت على أمل أن يتمكن مقدمو مشروع القرار من إيجاد سبل أخرى لمواجهة هذه المشكلة التي تتعلق قبل كل شيء باختصاص وسيادة الدول الأعضاء. على أية

حال، نعتقد أن هذه المسألة هي من صلاحية هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة غير مجلس الأمن.

لذلك، يشجع وفد بلدي بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة على تحسين الحالة في البلد عن طريق الحوار. والمهمة التي ما فتئ السيد غمباري يقوم بها حتى اليوم ساعدتنا على تلمّس آفاق حقيقية ومشجعة. ونحن نواصل دعم تلك الجهود.

نانا إفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلمت بالانكليزية): تشعر غانا بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن بحساسية بالغة إزاء ضرورة احترام ولاية واختصاص كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة. وندرك أنه لا يمكن للأمم المتحدة دون نظام وانضباط أن تضطلع بالولاية التي ينيطها بها الميثاق على نحو من الفعالية والحيدة.

وكانت غانا مدركة لكل ذلك حين قررنا، بعد إمعان التفكير، أن نصوت مؤيدين لإدراج الحالة في ميانمار على جدول أعمال جدول الأمن. ونرى في الواقع أن صون السلام والأمن الدوليين في عالم اليوم الذي تغير تغيرا جذريا ينطوي بالضرورة على التصدي لتحديات معقدة شاملة ومترابطة. ونرى أنه لا طريق غير هذا للوصول إلى عالم ينعم بالسلام والأمن ويبني على الحرية والعدالة والرخاء للجميع.

وفي هذا الصدد، لدينا أيضا اقتناع بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تخدم مصالح البشرية على أفضل وجه حين يزيد تفاني أجهزتها وهيئاتها الفرعية المختلفة في استكمال جهود بعضها البعض. وينبغي ألا نغفل عن أن هذا المجلس قد عالج في الآونة الأخيرة كثيرا من الصراعات داخل الدول. وفوق كل شيء، يجب ألا تغفل مختلف أجهزة الأمم المتحدة قط عن المبادئ والأهداف الأساسية المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولهذه الأسباب صوتت غانا تأييدا لمشروع القرار الذي يحث السلطات العسكرية في ميانمار على التعاون مع المساعي الحميدة للأمين العام وفتح المجال السياسي أمام إجراء حوار وطني شامل فيما بين جميع أصحاب المصالح. فتلك هي الطريقة الوحيدة لوضع حد للحالة القائمة في ميانمار. ونرجو أن تستجيب السلطات فيها على نحو إيجابي للحد الأدنى من متطلبات السلام، على النحو المحدد في مشروع القرار المرفوض.

السيد فربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تأسف بلجيكا لعدم اعتماد مشروع القرار المقدم إلينا. وترى بلجيكا أن اهتمام مجلس الأمن بمسألة ميانمار له ما يبرره.

ويتمثل هدف بلجيكا الأساسي من التصويت مؤيدة لمشروع القرار في دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام. وترى بلجيكا في الواقع أن مشروع القرار يتضمن جميع العناصر الضرورية لدعم مساعيه الحميدة. وكان من شأن مشروع القرار، من ناحية، أن يتيح تقديم توقعات مجلس الأمن والمجتمع الدولي بوضوح إلى الحكومة البورمية، خاصة فيما يتعلق باستئناف حوار سياسي يشمل جميع الأحزاب السياسية؛ ومن ناحية أخرى، كان من شأنه أن يحدد الممارسات التي يتعين تصحيحها، بما فيها قمع الأقليات عن طريق العنف، وإزالة السخرة، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين.

وترى حكومتي أن مشروع القرار يمثل مناشدة ضرورية لحكومة ميانمار بأن تستجيب على نحو بناء لمقترحات الأمين العام. ومن الضروري أن تستمر مساعي الأمين العام الحميدة وأن يستمر الحوار تحقيقا لمصالح سكان ميانمار ومصالح السلام والأمن الدوليين.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): يساورنا القلق بشأن تدهور الحالة في ميانمار، بما في ذلك

انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق التي قد تتحول، ما لم يتم التصدي لها بالشكل الملائم، إلى صراع داخل الدولة تترتب عليه عواقب بالنسبة للمنطقة بأسرها.

ونؤكد مجددا دعوتنا إلى حكومة ميانمار بأن تتقيد بخارطة الطريق إلى الديمقراطية التي وعدت بها، وأجملت خطوطها العريضة في عام ٢٠٠٤، بما يؤدي إلى تحول ديمقراطي حقيقي ومصالحة وطنية، فضلا عن اتخاذ خطوات عملية وملموسة للتصدي للمجالات الأخرى التي تدعو للقلق على الصعيد الدولي، بما فيها الإساءات لحقوق الإنسان والترحيل القسري والسخرة. ونؤيد بقوة جهود الشركاء الإقليميين لمحاولة إيجاد طرق تتعامل بها ميانمار مع الحالة، ونحث حكومة ميانمار على التعاون الكامل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لذلك فقد صوّت وفدي مؤيدا لمشروع القرار غير الجزائي المقدم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): صوتت فرنسا مؤيدة لمشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ونأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماده، لأننا نرى أن الحالة في بورما تستدعي اهتماما جديا من جانب المجتمع الدولي فيما يتعلق ببعض جوانب هامة من مسؤوليات مجلس الأمن.

ولا يزال الصراع مستمرا بين الجيش البورمي والفصائل المسلحة المختلفة، وتمتد تداعياته إلى ما وراء حدود هذا البلد. ويولّي اللاجئون فرارا منه، وخاصة إلى تايلند، مما يؤدي إلى وقوع حوادث عبر الحدود وييسر إنتاج المخدرات والاتجار بها من بورما. ولا يمكن للمجلس أن يبقى غير مبال بحالة المدنيين في مناطق الصراعات حين تقع اضطرابات خطيرة من هذا القبيل.

وليس من الممكن تحمل جمود الحالة السياسية في بورما على المدى الطويل ولا يمكن إلا أن يؤدي إلى تفاقم الحالة. وثمة خطر فعلي على استقرار البلد، بل يتجاوزه إلى استقرار المنطقة، الذي ما زال هشا. ولا يمكن أن يمنح هذا البلد الديمقراطية والسلام والتنمية التي يتوق إليها جميع البورميون سوى عملية مصالحة وطنية حقيقية تشترك فيها جميع الأطراف، ولا سيما الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وممثلو الأقليات العرقية. وفي هذا السياق، تعرب فرنسا عن أسفها بوجه خاص لتزايد عدد العوائق التي تنصب في طريق عمل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

وستواصل فرنسا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي متابعة الحالة في بورما عن كثب، بما في ذلك في أوجهها المتعلقة بحقوق الإنسان. وستكفل أيضا احترام أحكام قرارات مجلس الأمن المرتبطة بحماية المدنيين والأطفال في الصراعات المسلحة.

وفي الختام، تؤكد فرنسا من جديد تأييدها الكامل لبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، وتعرب عن تقديرها للعمل الذي يقوم به السيد إبراهيم غمباري في هذا الصدد. ويؤكد وفدي ما يعلقه من أهمية على استمرار تلك البعثة.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): حين قبلت بنما مسؤولية شغل مقعد في مجلس الأمن، فعلت ذلك بهدف عدم فرض معاييرها الوطنية الخاصة، بل العمل باسم أعضاء المنظمة ومن أجلهم فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

ومن منطلق هذا الفهم لمسؤوليتها إزاء المجتمع الدولي، تعرب بنما عن قلقها اليوم بشأن الضغط الذي جرى توقيعه خلال عملية اتخاذ المجلس لقراره في المسألة المطروحة.

ويؤسفنا أن نقول إننا لا ندرك بوضوح العوامل التي أدت إلى هذه الحالة. ونشعر بالقلق لأن الموضوع الذي أصدرنا قرارا بشأنه اليوم تتجاوز حدوده الحالة في ميانمار بكثير. فالموضوع الذي نحن بصدده هو وظائف هذا المجلس وولايته، وبالتحديد قدرته على التصرف على نحو وقائي وبما يتمشى مع نطاق المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة ومداها.

وندرك جميعا التغيرات الهامة التي طرأت على الحالة الدولية منذ اعتماد الميثاق. إننا نناقش الآن – وسنناقش في المستقبل – التهديدات الموجهة للأمن الدولي. وقد أجرينا مؤخرا مناقشة في هذه القاعة حول هذه المسألة بالذات. ويتعين علينا أن نناقش أيضا وظائف شتى أجهزة الأمم المتحدة لمواجهة الواقع الجديد هذا. وعلى وجه التحديد، يتعين علينا أن نناقش وظائف مجلس الأمن، وهذا من مسؤوليته. ويحدوني الأمل أن نفهم، بعد أن نجري تلك المناقشات، أن هذه الأجهزة كافة ينبغي أن تتصرف كجزء من كل وليس على أساس منعزل وعلى نحو فردي.

وبالنسبة إلى التصويت لصالح مشروع القرار، تود بنما أن تعلن رسميا أننا صوتنا على أساس الفهم بأن القرار يتضمن آراء البلدان المجاورة وبلدان حركة عدم الانحياز، أي، أن ميانمار لا تشكل حاليا تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأدلينا بتصويتنا على أساس الفهم بأن مشروع القرار هذا لا يمنع اتخاذ الأجهزة الأخرى في المنظمة الإجراءات المناسبة، لا سيما مجلس حقوق الإنسان – وإن كنا نحبذ توضيحا أعظم حول تلك النقطة بالذات. وأدلينا بتصويتنا على أساس الفهم بأن مشروع القرار ينطوي على نية تقديم الدعم – وهو ينجح في ذلك – للمساعي الحميدة للأمين العام الجارية الآن مع سلطات ميانمار.

وتود بنما أن تعرب عن أسفها من أننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء حول هذا البند، ونشعر بأننا، في هذا، منينا جميعا بالفشل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): ينبغي لمجلس الأمن أن يشعر بالفخر مما تمخضت عنه الأحداث هنا اليوم. وإن كان هناك مقام يبرر لعضو دائم استخدام حق النقض، فهو بالتأكيد هذا المقام. ونشعر بالامتنان من كون عضوين دائمين – يعرف كل منهما حق المعرفة الحالة الحقيقية في بلدي، وأحدهما جار مباشر لميانمار – قد اختارا أن يفعلا ذلك. وأشعر بأشد الامتنان لكل من جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي على موقفهما المبدئي القوي. وأقدر أيضا تقديرا عظيما الأعضاء المنتخبين الأربعة الذين تعرضوا لضغوط هائلة وصوتوا إما ضد مشروع القرار أو امتنعوا عن التصويت عليه – جنوب أفريقيا والكونغو وإندونيسيا وقطر.

لقد عهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، عملا بالفقرة ١ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ثمة مسائل كثيرة تستحق – في الحقيقة تتطلب – اهتماما فوريا كاملا لا يتجزأ من مجلس الأمن. وميانمار ليست واحدة منها مهما توسع المرء في خياله.

ميانمار لا تشكل أي تهديد للسلم والأمن الدوليين. والواقع أننا ساهمنا في الاستقرار الإقليمي بوضعنا حدا فعليا للتمرد الذي عصف بالبلد طيلة خمسة عقود تقريبا. ومن بين ١٨ جماعة متمردة، رجعت ١٧ جماعة يبلغ عددا أفرادها ١٠٠ ٠٠٠ تقريبا إلى حظيرة القانون. واتحاد كارين الوطني يظل الجماعة المتمردة الكبيرة الوحيدة التي تحارب الحكومة.

وحتى تلك الجماعة المتمردة مدت الحكومة لها يد الترحاب ووجهت إليها دعوة للرجوع إلى حظيرة القانون. والمفاوضات ما زالت جارية الآن. وإننا لا نشن حملات مكافحة التمرد إلا ضد متمردي اتحاد كارين الوطني المتورطين في أعمال الإرهاب.

وتتمتع ميانمار بعلاقات وثيقة وودية مع كل جيرانها الخمسة ومع البلدان الأخرى في المنطقة وفيما وراءها. وهي ليست منخرطة في أي نشاط يهدف إلى تقويض السلام والأمن في أي بلد. وهذا كله يشهد عليه جيران ميانمار وبلدان المنطقة. وهذا الموقف يتمسك به بقوة أيضا ١١٨ عضوا في حركة عدم الانحياز. وقد كتب رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز إلى رئيس مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠٠٦ أن:

> ”قرار مجلس الأمن بدء مناقشات رسمية أو غير رسمية بشأن الحالة في أي دولة عضو في المنظمة، أو أي مسألة لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين أمر يتعارض مع المادة ٢٤ من الميثاق“.

وكذلك

> ”ولا تعتبر حركة عدم الانحياز أن الحالة في ميانمار تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وتعارض محاولات أحد الأعضاء الدائمين في المجلس تصنيف ميانمار على هذا النحو“.

وكتبت الحركة ثانية إلى رئيس مجلس الأمن في ٨ كانون الأول/ديسمبر وكررت هذا الموقف الثابت وأضافت أن الموقف تم تأكيده في مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في هافانا.

ولو كان مشروع القرار هذا قد اعتُمد، فإنه كان سيخلق سابقة خطيرة. ولكان قد تجاوز بوضوح الولاية التي أناطها الميثاق بالمجلس وقوض سلطة المجلس وشرعيته. ويسرنا أن المجلس قد اختار اليوم أن ينأى بنفسه عن ذلك.

ولو كان المجلس قد اعتمد مشروع القرار لكان تصرفه مبنيا على معلومات زائفة أصلا. فالمشروع صوّر الحالة في ميانمار، ”وبخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإنفلونزا الطيور والاتجار بالمخدرات والأشخاص“، كتهديدات عابرة للحدود. وادعى أيضا أن ”الحالة الإجمالية في ميانمار قد تدهورت وأصبحت تفرض مخاطر جسيمة على السلام والأمن في المنطقة“. ولا شيء يمكن أن يكون أبعد عن الحقيقة من هذا.

واستنادا إلى تقرير التنمية الدولية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نما اقتصاد ميانمار بمعدل ٥,٧ في المائة في غضون الأربع عشرة سنة الأخيرة، وتمت ترقية ميانمار من بلد ذي تنمية بشرية منخفضة إلى بلد يتمتع بتنمية بشرية متوسطة. أما المزاعم المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإنفلونزا الطيور والاتجار بالمخدرات والأشخاص، فقد بينت تقارير الأمم المتحدة أنها عارية عن الصحة. وعلاوة على ذلك، تشكل مسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإنفلونزا الطيور والاتجار بالمخدرات والأشخاص تحديات عالمية تتطلب المعالجة بالتعاون مع المجتمع الدولي بأسره.

ووجه مشروع القرار أيضا اتهامات بشن هجمات على المدنيين في المناطق التي تتألف الأغلبية فيها من جماعات طائفية، بما في ذلك على النساء والأطفال، وعلى وجه التحديد هجمات على المدنيين في محافظة كارين. هذا زيف كامل. وقد اصطحبت الحكومة الفريق القُطري للأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية، بما في ذلك ممثل عن سفارة الولايات المتحدة، في زيارة إلى تلك المناطق. والمدنيون الذين كانوا ضحايا لهجمات المتمردين ذكروا بوضوح أن مرتكبي

تلك الهجمات كانوا أفراد اتحاد كارين الوطني. وأود أن أضيف أيضا أننا وجهنا دعوة إلى السيد غمباري، وكيل الأمين العام، لزيارة تلك المناطق حتى يرى بأم عينه الحالة الحقيقية هناك.

وكجزء من عملية المصالحة الوطنية، ما فتئت الحكومة تنفذ أنشطة إنمائية في المناطق الحدودية، التي كانت في السابق يتعذر على الحكومة بلوغها بسبب شتى أعمال التمرد. هذه هي المناطق التي تقطنها الطوائف. وقد صرفت الحكومة أكثر من ٦٥ بليون كيات و٥٥٠ مليون دولارا على أشغال التنمية لتحقيق التقدم في المناطق الحدودية ولمنفعة الأعراق الطائفية الوطنية. وبفضل جهود المصالحة الوطنية هذه انضم ممثلو ١٧ جماعة متمردة سابقة - وكلها تنتمي إلى الجماعات الوطنية الطائفية - إلى المؤتمر الوطني المكلف بوضع المبادئ الأساسية التي ستجسد في الدستور الجديد. وهنا أود أن أقول إن عملية مؤتمرنا الوطني اشتمالية. ووجهنا الدعوة أيضا لاتحاد كارين الوطني، غير أنه رفض الدعوة في آخر لحظة.

وتبني ميانمار بنجاح وحدة وطنية وتضع في الوقت ذاته أساسا متينا لمجتمع ديمقراطي. وهذه العملية معقدة ودقيقة في آن واحد، وهذا أمر مفهوم تماما لدى جيراننا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (رابطة آسيان). والبيان المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثين لرابطة آسيان، المعقود في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، ذكر بوضوح أن الرابطة تدرك أن

”ميانمار تحتاج إلى الوقت مثلما تحتاج إلى فرصة سانحة لمواجهة التحديات الكثيرة المعقدة التي تواجهها. ورابطة آسيان يحدوها الأمل أن تمضي قدما جهود ميانمار للتصدي لتلك التحديات حتى تتمكن ميانمار من التواصل المستمر مع المجتمع الدولي، وإن الرابطة، في هذا المضمار، ستظل منخرطة بروح بناءة“.

ويُزعم أن مشروع القرار يرمي إلى توفير دعم قوي للمساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام. وحقيقة الأمر أن ذلك المشروع لن يدعم بأي طريقة من الطرق المساعي الحميدة التي أوكلت الجمعية العامة إلى الأمين العام القيام بها. ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن الزيارات التي يقوم بها وكيل الأمين العام غمباري إلى ميانمار في إطار المساعي الحميدة التي أوكلتها الجمعية العامة إلى الأمين العام تسفر كذلك عن نتائج ملموسة.

ولقد ذكر السيد غمباري، في الإحاطة الإعلامية التي قدمها لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن زيارته إلى ميانمار، عددا من المجالات الرئيسية التي أمل إحراز تقدم فيها - ومن ضمنها ”إطلاق سراح عدد كبير من السجناء السياسيين“، بمن فيهم خمسة من نشطاء حركة جيل الطلاب ٨٨ الذين اعتقلوا في أيلول/سبتمبر“. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، منحت حكومة ميانمار العفو لـ ٢ ٨٣١ سجينا. وقد رحب الأمين العام بذلك في بيان صحافي. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، وفرت وسائط الإعلام الدولية تغطية واسعة لإطلاق سراح الأشخاص الخمسة الذين أتى وكيل الأمين العام غمباري على ذكرهم.

وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على تقديرنا الكبير لأصدقائنا الذين اختاروا صون قدسية الميثاق عن طريق الإعراب عن موقفهم المبدئي القوي من خلال الأصوات التي أدلوا بها اليوم. فنحن نعتبرهم ليس أصدقاء ميانمار فحسب، وإنما أيضا أصدقاء البلدان النامية وأصدقاء تعددية الأطراف. وأود أن أؤكد مجددا على أن ميانمار ستواصل السير على الطريق التي اختطتها الحكومة واختطها الشعب لهما. والجمعية الوطنية - وهي أول خطوة هامة من خطواتنا

السبع التي تتضمنها خارطة الطريق – قد اكتمل بصورة أساسية. وسوف نعمل بحزم على تنفذ خارطة الطريق ذات الخطوات السبع بنجاح.

إن التعاون مع الأمم المتحدة هو حجر الزاوية لسياسة ميانمار الخارجية. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء ما قرره مجلس الأمن اليوم. وسوف نواصل تعاوننا مع الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.